AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 35. No. 02. February Issue (2026)

THE METHODOLOGY OF IMAM IBN AL-MULAQQIN IN USUL AL-FIQH AUTHORSHIP: A STUDY BASED ON HIS BOOK "KĀFĪ AL-MUḤTĀJ ILĀ SHARḤ AL-MINHĀJ"

منهج الإمام ابن الملقِّن في التأليف الأصولي من خلال كتابه: كافي المحتاج إلى شرح المنهاج

Bashar Hossien Safi[i], Abdul Karim Ali[ii] & Amin Ahmed Al-Nahari[iii]

[i] (Corresponding author). Ph.D Student, Department of Fiqh and Usul, Academy of Islamic Studies, University Malaya, Malaysia, Kuala Lumpur. alsafisyr@gmail.com
[ii] Professor, Department of Fiqh and Usul, Academy of Islamic Studies, University Malaya, Malaysia, Kuala Lumpur. abdkarim@um.edu.my
[iii] Senior Lecturer, Department of Fiqh and Usul, Academy of Islamic Studies, University Malaya, Malaysia, Kuala Lumpur. alnahari1977@um.edu.my

Article Progress
***Received**: 1 October 2025* ***Revised**: 5 December 2025* ***Accepted**: 30 January 2026*

Abstract

In this study, the researcher examines Imam Ibn al-Mulaqqin's methodology in uṣūl al-fiqh authorship through his work Kāfī al-Muḥtāj ilā Sharḥ al-Minhāj, a commentary on Minhāj al-Wuṣūl ilā 'Ilm al-Uṣūl by the jurist Nāṣir al-Dīn al-Bayḍāwī. The central problem addressed by this research lies in the fact that this uṣūlī treatise has not received an independent, specialized study that highlights the scholarly contributions and uṣūlī stature of its author or elucidates his method of composition and classification in uṣūl al-fiqh. Another aspect of the problem concerns the need to identify the uṣūlī school to which this eminent scholar belongs. The study aims to clarify certain relevant terms and concepts, demonstrate the importance of studying uṣūlī methodologies, provide a brief biographical account of Imam Ibn al-Mulaqqin, and delineate the principal features of his methodology in uṣūlī authorship as manifested in the aforementioned work. The significance of this research lies in its elucidation of the distinguished scholarly status of Imam Ibn al-Mulaqqin -a status that became widespread throughout the Islamic world, particularly in Egypt and the Levant- as well as in presenting a clear picture of his approach to uṣūlī classification. Methodologically, the study adopts descriptive, inductive, and analytical approaches by first outlining the importance of studying uṣūlī methodologies, followed by a concise presentation of Ibn al-Mulaqqin's biography and scholarly standing, and then inductively deriving and analyzing the most salient features of his uṣūlī method of authorship through the specified work. The researcher arrives at several conclusions, foremost among them the affirmation of Imam Ibn al-Mulaqqin's distinguished scholarly rank, the necessity of studying scientific methodologies in general and uṣūlī methodologies in particular due to their significant benefits for researchers broadly and specialists specifically, and, most importantly, the identification of the key features of Ibn al-Mulaqqin's uṣūlī methodology, highlighting his substantial

	efforts to integrate two uṣūlī methods and schools: the school of the theologians (al-mutakallimīn) and the school of deriving legal branches from foundational principles (takhrīj al-furūʿ ʿalā al-uṣūl). **Keywords**: *Methodology, Ibn al-Mulaqqin, Uṣūlī, al-Bayḍāwī, Scholar*.

ملخص البحث	في هذه الدراسة تناول الباحث منهج الإمام ابن الملقِّن في التأليف الأصولي من خلال كتابه (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج)، وهو شرحٌ على متن (منهاج الوصول إلى علم الأصول) للإمام القاضي ناصر الدين البيضاوي، وتتمحور إشكالية هذا البحث حول أنَّ هذا المصنَّف الأصولي لم يحظَ بدراسةٍ مختصَّةٍ به، تُبرز جهود ومكانة مؤلِّفه الأصولية، أو تكشف عن منهجه في التأليف والتصنيف الأصولي، والجانب الآخر من الإشكالية يتمثَّل في الحاجة إلى الوقوف على المدرسة الأصولية التي ينتمي إليها هذا العالم الجليل. ويهدف البحث إلى توضيح بعض المصطلحات والمفردات ذات الصلة، وتبيين أهمية دراسة المناهج الأصولية، ثم التعرُّض إلى ترجمةٍ سريعةٍ للإمام ابن الملقِّن، ثم بيان أهمِّ معالم منهجه في التأليف الأصولي من خلال كتابه المذكور سابقاً. وإنَّ أهمية هذا البحث تتجلَّى في كونه يُبرز ويُظهر المكانة العلمية المرموقة للإمام ابن الملقِّن، تلك المكانة التي ذاعت في أنحاء العالم الإسلامي، وخاصةً في مصر وبلاد الشام، كما أنَّه يعطي صورةً واضحةً عن منهجه في التصنيف الأصولي. وستكون منهجية البحث معتمدةً على المناهج الوصفية والاستقرائية والتحليلية، وذلك من خلال بيان أهمية دراسة المناهج الأصولية، ويليه عرضٌ موجزٌ لسيرة الإمام ابن الملقِّن ومكانته العلمية، ثم استقراء واستنتاج أبرز معالم منهج التأليف الأصولي عنده من خلال كتابه المحدَّد. وقد توصَّل الباحث إلى بعض النتائج؛ منها الكشف عن المكانة العلمية المتميِّزة للإمام ابن الملقِّن، ومنها التوصُّل إلى ضرورة دراسة المناهج العلمية عامةً، والأصولية خاصةً، لما يترتَّب عليها من فوائد تعود على الباحثين عامةً، وعلى أهل الاختصاص على وجه التحديد، كما إنَّ من أهم تلك النتائج الكشف عن أبرز معالم منهج الإمام ابن الملقِّن في التأليف الأصولي، وتسليط الضوء على جهوده الكبيرة في الجمع بين منهجَين ومدرستَين أصوليتَين؛ هما مدرسة المتكلِّمين، ومدرسة تخريج الفروع على الأصول. **الكلمات المفتاحية:** المنهج، ابن الملقِّن، الأصولي، البيضاوي، العالم.

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإنَّ مكانة علم أصول الفقه عاليةٌ مرموقةٌ، فهو الحصن الحصين الذي يحفظ أحكام الفقه الفرعية، وهو كذلك المنهج السديد القويم لاستنباط واستخراج أحكام الشريعة من أدلتها، وعبر التاريخ الإسلامي الحافل بالمصنَّفات الشهيرة، ظهرت مدارس ومناهج، تميَّزت كلٌّ منها عن الأخرى بمزايا جعلت أهل العلم يسلكون قواعدها في التصنيف والتأليف، فاشتهرت جملةٌ من المصنَّفات في كل علمٍ بأنَّها تتبع هذا المنهج، أو تنضوي تحت هذه المدرسة.

وإنَّ الإمام الجليل سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المشهور بابن الملقِّن –رحمه الله تعالى– عليه يُعَدُّ من أفاضل العلماء الذين صنَّفوا في مختلف العلوم، خاصةً في الحديث والفقه، وكانت له بصمةٌ مميَّزةٌ في أصول الفقه، إذ ألَّف كتاب (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج)، شرح فيه متن (منهاج الوصول إلى علم الأصول) للإمام القاضي ناصر الدين البيضاوي الشافعي –رحمه الله تعالى–.

وقد كان منهج الإمام ابن الملقِّن في هذا الشرح المبارك منهجاً فريداً، جمع فيه بين مدرستَين أصوليتَين؛ مدرسة المتكلِّمين، ومدرسة تخريج الفروع على الأصول، فالإمام ابن الملقِّن أصوليٌّ ملتزمٌ بقواعد أئمة هذا الفن في طريقة الشرح والتفصيل والاستدلال والاحتجاج والاعتراض، وفي الوقت ذاته تراه فقيهاً لامعاً، يخرِّج الفروع الفقهية المتناثرة ويربطها بقاعدتها الأصولية، وذلك في مساهمةٍ مباركةٍ منه لإخراج علم أصول الفقه من حيِّز الجمود والتجريد إلى رحابة التطبيق والتنزيل، وتسهيلاً على طلاب العلم.

وهذا البحث بتوفيق الله تعالى سيكشف عن أبرز معالم المنهج الذي سار عليه الإمام ابن الملقِّن في التصنيف الأصولي في شرحه هذا، وسيتعرَّض كذلك إلى نبذةٍ من حياة الإمام ونشأته ورحلاته ومصنَّفاته، كما إنَّه سيبيِّن معاني بعض المصطلحات والمفردات المتعلِّقة بالبحث.

إشكالية البحث

لم يلقَ هذا المصنَّف الأصولي الاهتمام والجهد الذي يليق به، ويكشف عن منهج صاحبه في التصنيف الأصولي، ولم يحظَ بدراسةٍ مختصَّةٍ به تُبرِز جهود المؤلِّف، أو تبين مكانته وقيمته العلمية، خاصةً في التصنيف الأصولي، وعليه فالمشكلة تتجلَّى وتتمثَّل في الحاجة إلى الكشف عن معالم منهج الإمام ابن الملقِّن في التأليف الأصولي، ومعرفة المدرسة الأصولية التي ينتمي إليها.

أسئلة البحث

١. ما أهمية دراسة المناهج الأصولية، وما أبرز المناهج والمدارس الأصولية؟
٢. كيف كانت رتبة الإمام ابن الملقِّن ومنزلته العلمية بين علماء عصره؟
٣. بمَ اتسم منهج الإمام ابن الملقِّن في التأليف الأصولي في كتابه (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج)؟

أهداف البحث

إنَّ هذا البحث يرمي ويهدف إلى تحقيق مجموعةٍ من الأغراض والأهداف؛ منها:
١. إبراز أهمية دراسة المناهج الأصولية، والكشف عن تاريخ المناهج والمدارس الأصولية.
٢. التعريف بالإمام ابن الملقِّن وإظهار مكانته ورتبته العلمية في عصره.
٣. الكشف عن أبرز معالم منهجه في التصنيف الأصولي من خلال كتابه (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج).

أهمية البحث

١. يُبرز هذا البحث أهمية دراسة المناهج الأصولية، ويكشف في لمحةٍ تاريخيةٍ عن المناهج والمدارس الأصولية.
٢. يعرِّف البحث بالإمام ابن الملقِّن، ويُظهر مكانته ورتبته العلمية في عصره.
٣. يكشف البحث عن أبرز معالم منهج الإمام ابن الملقِّن في التصنيف الأصولي من خلال كتابه (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج).
٤. يظهر الحاجة الملحة لدراسة مناهج الأصوليين ومدارسهم، وتحليلها تحليلاً منهجياً دقيقاً، لما في ذلك من ضبطٍ للمسائل الحادثة، وتأصيلٍ لها، وربطٍ قويمٍ لها بقواعدها الأصولية الصحيحة.

حدود البحث

ستكون حدود الدراسة في هذا البحث مقتصِرة على كتاب: كافي المحتاج إلى شرح المنهاج.

منهج البحث

يرتكز هذا البحث على المناهج الوصفية والاستقرائية والتحليلية، على النحو الآتي:
١. المنهج الوصفي لبيان أهمية دراسة المناهج الأصولية، والكشف عن تاريخ المناهج والمدارس الأصولية.
٢. المنهج الاستقرائي لعرض ترجمة الإمام ابن الملقِّن، وتبيين مكانته العلمية من المصادر التاريخية ذات الصلة.

٣. المنهج التحليلي لاستقراء واستنتاج معالم منهج الإمام من خلال كتابه (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج).

الدراسات السابقة

بعد البحث والتمحيص تبيَّن واتَّضح عدم وجود بحثٍ مخصَّصٍ يتناول هذه الجانب عند الإمام ابن الملقِّن –رحمه الله تعالى–، إنما كانت هناك دراساتٌ عديدةٌ تعلَّقت بمصنَّفاتٍ وعلومٍ أخرى عنده، ومنها:

١. التذكرة في علوم الحديث: حقَّقه الباحث محمد عزيز شمس، وذلك في الجامعة السلفية في الهند، سنة ١٩٨٣، والكتاب صنَّفه الإمام ابن الملقِّن في علم مصطلَح الحديث، جعله مختصَراً في بابه، وهذه الدراسة لا تتعرَّض للجانب الأصولي عند الإمام.

٢. الآراء الأصولية للإمام ابن الملقِّن من خلال كتابه (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام): وهو رسالةٌ علميةٌ لنيل درجة الماجستير، قدَّمها عبد الله الشريم في جامعة أم درمان الإسلامية في السودان، سنة ٢٠٠٥، وقد استخرج الباحث فيها بعض الآراء الأصولية المتفرِّقة للإمام ابن الملقِّن من كتابه الحديثي هذا، وتبرز الفجوة البحثية فيها في أنَّها لم تتناول الجانب الأصولي للإمام بشكلٍ واضحٍ، ولم تُشِر إلى كثيرٍ من آرائه الأصولية، إضافةً إلى أنَّها لم تتطرَّق إلى مصنَّفه الأصولي (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج).

٣. الآراء العقدية عند الإمام ابن الملقِّن في كتابه (التوضيح لشرح الجامع الصحيح): وهو بحثٌ قدَّمه الباحث نافع جاسم مجباس في رسالة ماجستير في جامعة آل البيت في الأردن، سنة ٢٠٢٠، تناول فيه الباحث آراء الإمام العقدية بعد استقراء كتابه (التوضيح لشرح الجامع الصحيح). وبناءً عليه فالرسالة بعيدةٌ عن الجانب الأصولي عند الإمام ابن الملقِّن، وهذه هي الفجوة البحثية.

بعد استعراض تلك الدراسات السابقة، وبعد إجراء عملية تدقيقٍ وتمحيصٍ فيها وفي غيرها تبيَّن للباحث أنَّها جميعها لم تتناول الجانب الأصولي عند الإمام ابن الملقِّن، ولم تتطرَّق إلى بيان منهجه وأسلوبه في التصنيف الأصولي من خلال كتابه (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج)، وهذا ما سيتعرَّض له هذا البحث، ويكشف النقاب عنه بتوفيق الله تعالى وعونه.

إجراءات البحث

في هذا البحث تم الالتزام بالأمور التالية:

١. الاعتماد في جمع المادة العلمية الأصولية وبيانها وتفصيلها وتحليلها على المصادر الأصيلة، مع الاستعانة ببعض الكتب والمؤلَّفات الحديثة ذات الصلة بالموضوع المبحوث.

٢. الرجوع في بيان المعاني اللغوية لمصطلحات البحث إلى المصادر والمعاجم المعتمدة.

٣. عرض المادة التاريخية من خلال الرجوع إلى المصادر المعتمدة المرتبطة بها.
٤. الالتزام بقواعد البحث العلمي وأصوله.
٥. القيام بالتوثيق العلمي السليم وفق قواعد التوثيق الأكاديمية في أثناء البحث.

المبحث الأول: التعريف بالمناهج الأصولية

قبل أنْ يبدأ الباحث بأي بحثٍ أو تأليفٍ علميٍّ لا بد له من التمهيد والتوطئة بتوضيح وتبيين معاني أهم المفردات الأساسية والمصطلحات المفتاحية ذات العلاقة بموضوع البحث أو المادة العلمية المدروسة؛ ضبطاً لحدود البحث، ومنعاً للتشويش، وضماناً للفهم السليم من قارئ هذه المادة.

المطلب الأول: مصطلحات البحث (منهج – أصول الفقه)

أولاً: (منهج): كلمة (منهج) في اللغة العربية مأخوذةٌ من نَهَجَ، حيث يقال: نَهَجَ الأمرُ وأنهجَ إذا وَضَحَ، كما يقال: طريقٌ نهجٌ أي واضحٌ بيّنٌ، وورد أيضاً: أنهجَ الطريقُ أي وضحَ واستبانَ، ومنه المنهاج، ومعناه: الطريق الواضح، وبذلك فالمراد من مصطلح (المنهج أو النهج) الطريق الواضح المستقيم.[١]

أما اصطلاحاً فقد ذكر أهل الاختصاص لهذه الكلمة تعريفاتٍ عدةً؛ منها:

– الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفةٍ من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل، وتحدِّد عملياته حتى يصل إلى نتيجةٍ معلومةٍ.[٢]

– خطةٌ منظَّمةٌ لعدة عملياتٍ ذهنيةٍ أو حسيةٍ، بُغية الوصول إلى كشف حقيقةٍ ما، أو البرهنة عليها.[٣]

عند التأمُّل في التعريفات السابقة يُلاحَظ أنَّها متقاطعةٌ مع المعنى اللغوي، صحيحٌ أنَّها تختلف في ألفاظها وتراكيبها إلا أنَّها تتحد في مضامينها ومعانيها، حيث إنَّها كلها تشير إلى ذلك الطريق الواضح البَيّن الذي يسلكه الباحث خلال دراسته بغية الوصول إلى ما يبغيه من الحقيقة في مجال المادة المدروسة، وهو في دراسته تلك يستند ويعتمد على قواعد وضوابط ثابتةٍ تنظِّم عمله، وتؤدي به إلى هدفه المنشود، جديداً كان، أو تأكيداً لأمرٍ سابقٍ.

---

١ الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، (بيروت: دار العلم للملايين، ط: ٤، ١٩٨٧)، ص: ٣٤٦، وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط: ٣، ١٩٩٤)، ص: ٣٨٣.

٢ بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، (الكويت: وكالة المطبوعات، ط: ٣، ١٩٧٧)، ص: ٥.

٣ النقيب، عبد الرحمن، المنهجية الإسلامية في البحث التربوي نموذجا، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط: ١، ٢٠٠٣)، ص: ٣٨.

ثانياً: أصول الفقه

درج الباحثون والمصنّفون في تعريف مصطلح (أصول الفقه) على البدء بتعريفه من حيث إنَّه مركَّبٌ إضافيٌّ، فهذا المصطلح متألّفٌ من كلمتَين اثنتَين؛ (أصول) و(فقه)، ولكل كلمةٍ منهما معنًى يختص بها في اللغة وفي الاصطلاح. فكلمة (أصل) في معاجم اللغة العربية يُراد بها أسفل الشيء، ويُراد بها أيضاً ما يُبْتَنَى عليه غيرُه، وتُجمَع على أصولٍ،[٤] سواءٌ كان ذلك الشيء المبني حسياً؛ كالأساس الذي يُقام عليه البناء، فهو أصلٌ له، أم عقلياً؛ مثل قولهم: أصلُ كل شيءٍ ما يَستندُ وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصلُ الولد، والنهر أصلُ الجدول.[٥]

أما المعنى الاصطلاحي فقد ذكر أهل الأصول له جملةً من المعاني؛ منها[٦]: الدليل؛ والمقصود به أنَّه أدلة الفقه؛ الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ومنها أنَّه ما يقابل الفرع؛ وهو في باب القياس، مثل الخمر، فالخمر أصلٌ، والنبيذ فرعٌ، ومنها: أنَّه القاعدة التي تُبنَى عليها المسائل.

هذا وإنَّ المعنى الأول من تلك المعاني؛ أي: الدليل، هو المراد في مصطلح أصول الفقه، أي أدلة الفقه. أما تعريف مصطلح (أصول الفقه) من حيث كونه لقباً، حيث لا يُنظَر إلى الأجزاء التي تركَّب منها، لكنَّ مجموع الكلمتين صار دالاً على عَلَمٍ مخصوصٍ معهودٍ، فقد أورد أهل الأصول له تعريفاتٍ كثيرةً؛ ومنها:

– تعريف الإمام البيضاوي (ت ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م) أنَّه: "معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد."[٧]

– وعرَّفه الإمام التفتازاني (ت ٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م) بأنَّه: "العلم بالقواعد التي يُتوصَّل بها إليه على وجه التحقيق".[٨]

ويمكن التفريق بين تلك التعريفات السابقة أنَّ بعضها يُعرِّف هذا العلم بأنَّه معرفة الأدلة التي تُستنبَط الأحكام منها، بينما تقصره التعريفات الأخرى على الأدلة نفسها، وكلٌّ من المعنيَين صحيحٌ، ذلك أنَّ اسم أي علمٍ كعلم الفقه

---

٤ ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ١٦، والفيروزأبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ٢٠٠٣)، ص: ٩٦١.

٥ الفيومي، أحمد بن محمد المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت: المكتبة العلمية)، ج ١، ص: ١٦.

٦ أبو الحسين البصري، محمد بن علي بن الطيب، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٩٨٣)، ج ١، ص ٥، والجويني، عبد الملك بن عبد الله، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، (الدوحة: جامعة قطر، ط: ١، ١٩٧٨)، ج ١، ص ٧٨، والآمدي، علي بن علي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، (بيروت: دار الفكر، ط: ١، ١٩٩٧)، ج ١، ص ١٠.

٧ البيضاوي، عبد الله بن عمر، منهاج الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، (بيروت: دار ابن حزم، ط: ١، ٢٠٠٨)، ص ٥١.

٨ التفتازاني، مسعود بن عمر، التلويح على التوضيح، (القاهرة: مطبعة محمد علي صبيح، ١٩٥٧)، ج ١، ص ٣٤.

أو التفسير أو الأصول أو المنطق إنَّما يُطلَق على القواعد التي تُدرَس فيه، بالإضافة إلى إطلاقه على التصديق بهذه القواعد ومعرفتها، ويمكن أنْ يُطلَق أيضاً على المَلَكة الناشئة عن مزاولة هذه القواعد.[٩]

وبناءً على ما تم ذكره فإنَّ مَن عرَّف مصطلح (أصول الفقه) أنَّه: معرفةُ دلائل الفقه أو طرقه؛ فهو يجعله العلم الذي نتعرَّف بواسطته إلى مصادر التشريع، ومن خلاله يتبيَّن الدليل المرشد إلى حكم الله، وكيفية استخراج الأحكام الشرعية من مصادرها، كما أنَّه يوضِّح شروط الاجتهاد، والطريق الذي يسلكه العالم المجتهد أثناء الاستنباط والاستدلال ضمن الحدود والضوابط الشرعية المعتبرة، في حين أنَّ مَن ذهب إلى تعريفه أنَّه: العلم بالقواعد التي عن طريقها يُتوصَّلُ إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة؛ فهو يريد بتعريفه هذا أنْ يصل إلى أنَّ علم الأصول ما هو إلا علمٌ بالقواعد والضوابط الكلية، التي يستطيع المجتهد من خلالها معرفة الأحكام الشرعية، واستخراجها واستنباطها من مصادرها المعتبَرة المختلفة.

المطلب الثاني: الغاية من دراسة المناهج الأصولية

يمكن تلخيص الهدف والغاية المرجوَّة من دراسة المناهج الأصولية في وجوهٍ؛ أهمها:

١. أنَّ الوقوف على منهج المصنِّف وخطته في البحث الأصولي لهذا الكتاب سبيلٌ مهمٌّ لفهم مضمون الكتاب ومحتواه، والتعرُّف على أسراره، فكل عالمٍ يتميَّز بأنَّ له منهجه الخاص به، وكل منهجٍ يتميَّز بطريقة عرضٍ ينفرد بها عمَّا سواه، وحينما يطَّلع الدارس على ذلك تنجلي الإشكالات والمبهَمات.

٢. أنَّ تمييز منهج التصنيف لإمامٍ معيَّنٍ في كتابٍ محدَّدٍ يسهم بدرجةٍ كبيرةٍ في معرفة أهمية هذا الكتاب في بابه، فيمكن وضعه في مكانه الصحيح بين المصنَّفات الأخرى في هذا العلم، إضافةً إلى معرفة ترتيبه في سلم التطوُّر الفكري الأصولي لكل مدرسةٍ من مدارس أصول الفقه، ومعرفة ما أضافه المتأخِّر[١٠].

٣. أنَّ إدراك منهج التصنيف يسهِّل للباحث الوقوف على أسباب الاختلاف في مسائل هذا العلم، ويهوِّن عليه معرفة طرق الاستدلال والاحتجاج، وأسباب الترجيح والاختيار[١١].

٤. إنَّ دراسة وفهم مناهج تصنيف العلماء في أصول الفقه خاصةً يُعد عاملاً شديد الأهمية لإبراز مجالات الإبداع الفكري المنهجي لأئمة أصول الفقه، فتكون دراسة مناهجهم نوعاً من أنواع التقدير والعرفان لجهودهم الجليلة.

---

٩ الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن، نهاية السول في شرح منهاج الوصول، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، (بيروت: دار ابن حزم، ط: ١، ١٩٩٩)، ج ١، ص ١٤، والزحيلي، د. محمد، أصول الفقه الإسلامي، (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ط: ٧، ١٩٩٧)، ص ١٢.

١٠ الحسنات، د. إبراهيم، تطور الفكر الأصولي عند المتكلمين، رسالة دكتوراه، (عمَّان: الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧)، ص ٢.

١١ الزفتاوي، عصام الدين السيد، مناهج التصنيف في الفلسفة الإسلامية، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية دار العلوم، ٢٠٠٩)، ص ٧.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام وسيرته

هذا المبحث سيتم تخصيصه لعرض ترجمةٍ موجَزةٍ للإمام ابن الملقِّن –رحمه الله تعالى–، وذلك في مطلبَين اثنَين.

المطلب الأول: نشأته وحياته العلمية:

أشار الإمام ابن الملقِّن إلى ولادته في كتابه (العقد المذهب في طبقات حملة المذهب) فقال: "ومولدي بالقاهرة المعزية، في رابع وعشرين ربيع الأول من سنة ثلاثٍ وعشرين وسبعمائةٍ، كذا رأيتُه بخط والدي الإمام العلَّامة النحوي الأديب"،[١٢] وقد نشأ يتيماً، فانتقل إلى رعاية الشيخ نور الدين عيسى المغربي، الذي تزوج والدة الإمام بعد وفاة والده، فأحسن تربيته، وأقرأه القرآن الكريم، وأخذه إلى مجالس الفقه الشافعي، ومجالس الحديث الشريف.[١٣] وقد قضى الإمام دهراً من حياته راحلاً من بلدٍ إلى آخر؛ طلباً للعلم، فرحل إلى مكة المكرمة وإلى بيت المقدس مرتَين، والتقى في بيت المقدس بالإمام الحافظ العلائي (٧٦١هـ / ١٣٥٩م)، ومنحه الإجازة العلمية، وزار دمشق وحمص وحماه، ولقي في دمشق الإمام تاج الدين السبكي (٧٧١هـ / ١٣٧٠م)، وكتب له تقريظاً على بعض كتبه، وكذلك فعل الحافظ ابن كثيرٍ الدمشقي (٧٧٤هـ / ١٣٧٣م).[١٤]

وقد تلقَّى الإمام علومه من عددٍ كبيرٍ من علماء العالم الإسلامي، ومن أشهرهم: الإمام أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ / ١٣٤٤م)، والإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦هـ / ١٣٥٥م)، والإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام النحوي (٧٦١هـ / ١٣٦٠م)، والإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (٧٧٢هـ / ١٣٧٠م)، كما برز من تلاميذه علماء وأئمةٌ سطعت نجومهم في البلاد الإسلامية، ومنهم: الإمام ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ / ١٤٢٣م)، والإمام شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ / ١٤٤٩م).

---

١٢ ابن الملقِّن، عمر بن علي، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تحقيق: أيمن نصر الأزهري وآخرون، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٩٩٧)، ص ٤٣٤.

١٣ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: د. حسن حبشي، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط: ١، ١٩٦٩)، ج ٢، ص ٢١٧.

١٤ ابن الملقِّن، العقد المذهب، ص ٤١٠، وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج ٢، ص ٢١٨، وابن فهد المكي، محمد بن محمد، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٩٩٨)، ص ١٢٩.

واشتهر الإمام أنَّه أكثر أهل عصره تصنيفاً، حيث زادت مصنَّفاته على ثمانين مصنَّفاً، ومنها[١٥]: الإعلام بفوائد عُمدة الأحكام، والبدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح، وشرح مختصر التبريزي، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب، وكافي المحتاج إلى شرح المنهاج.

المطلب الثاني: وفاته وثناء العلماء عليه

أثنى العلماء عليه ثناءً حسناً جميلاً، فشيخه الحافظ العلائي ذكره في مقدِّمة كتابه (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) فقال: "الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدِّث الحافظ المتقن البارع سراج الدين شرف الفقهاء والمحدِّثين فخر الفضلاء المدقِّقين"،[١٦] ومن أقرانه الإمام الحافظ الصلاح الأفقهسي الشافعي المصري أثنى عليه قائلاً: "تفقَّه وبرع وصنَّف وجمع وأفتى ودرَّس وحدَّث وسارت مصنَّفاته في الأقطار، وقد لقينا خلقاً ممن أخذ عنه درايةً وروايةً".[١٧]

هذه الشهادات وغيرها تثبت رفعة مكانة الإمام العلمية، وعلو شأنه في زمانه، وجلالة قدره بين شيوخه وأقرانه وطلابه، كما تؤكِّد القيمة العلمية الكبيرة لمصنَّفاته التي أثرت المكتبة الإسلامية على مر الدهور والعصور.

وبعد سنواتٍ من رحلاته العلمية، وبعد مصائب ونكباتٍ أصابت الإمام في القاهرة، ينتقل إلى جوار ربه تعالى، وبذلك تنتهي رحلته الطويلة التي شهد له فيها علماء زمانه بالصلاح والعلم والإمامة، سنة ٨٠٤هـ / ١٤٠١م، حيث ناهز إحدى وثمانين سنةً، فرحمات الله تعالى عليه ورضوانه.

المبحث الثالث: منهج الإمام في كتاب (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج)

يتضمَّن هذا المبحث الثالث مطلبَين اثنَين؛ أولهما للتعريف بكتاب (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج)، بينما سيكون المطلب الثاني مخصَّصاً للحديث عن منهج الإمام ابن الملقِّن في التصنيف الأصولي.

---

١٥ ابن الملقِّن، عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، (الرياض: دار الهجرة، ط: ١، ٢٠٠٤)، ص ١٠٢.

١٦ العلائي، خليل بن كيكلدي الدمشقي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد، (بيروت: عالم الكتب، ط: ٢، ١٩٨٦)، ص ٦.

١٧ السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (بيروت: مكتبة الحياة)، ج ٦، ص ١٠٥.

المطلب الأول: التعريف بكتاب (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج)

برز في علم الأصول بعض المتون الصغيرة في حجمها، الدقيقة في عباراتها، الغنية في محتواها، وكان من تلك المتون المختصرة متن (منهاج الوصول إلى علم الأصول) للإمام البيضاوي، وقد زاد ما وضع عليه شرحاً ونظماً وتعليقاً وتحشيةً وتخريجاً لأحاديثه على واحدٍ وخمسين كتابًا.[١٨]

وكان منها شرح الإمام ابن الملقِّن، حيث تميَّز عن شروح المنهاج الأخرى بتوسُّطه في مادة الشرح، فلم يكن شرحاً طويلاً مملاً، ولا مختصَراً مخلاً، وبعد وقوف الباحث عليه تبيَّن أنَّه جاء كما أراده صاحبه، فقد ذكر الإمام ابن الملقِّن في مقدِّمته غايته من تأليف هذا الشرح قائلاً: "وهذا التعليق يذلِّل إنْ شاء الله تعالى صِعاب هذا المختصَر لحُفَّاظه، ويكشف نِقابه لطُلَّابه، ويُقدِّر أسولِته، ويُحدِّد أدلَّته، ويُبرِز فوائده، ويُظهِر عوائده"،[١٩] وقد تناول الإمام في هذا الشرح متن المنهاج كاملاً.

فشرحه من أوله إلى منتهاه، ولم يترك مسألةً فيه دون شرحٍ وتبيانٍ، بل إنَّه زاد عليه مسائل وفروعاً لم يتعرَّض لها الإمام البيضاوي، وقد التزم ابن الملقِّن ترتيب البيضاوي في متنه، فلم يَحد عنه ولم يخالفه، ومما تميَّز به هذا الشرح تخريج الفروع على الأصول، حيث إنَّه لم تمر مسألةٌ أو مبحثٌ دون ربطٍ بجملةٍ من الفروع الفقهية التي تتخرَّج عليها، وهذه منقبةٌ جليلةٌ لهذا الشرح وصاحبه، فإنَّه بأسلوبه هذا سهَّل دراسة وفهم المسائل الأصولية حينما ربطها بما يتخرَّج عليها من فروعٍ فقهيةٍ منثورةٍ في أبواب الفقه المختلفة، وهذا نقلٌ عمليٌّ لمسائل الأصول من جانب التنظير إلى جانب التطبيق، وتسهيلٌ كبيرٌ لطلاب العلم.

المطلب الثاني: منهجه في الترتيب والتصوُّر

يُعد كلٌّ من الترتيب المنتظم والتصوُّر الواضح في تصنيف أصول الفقه من أبرز ملامح المنهج المنضبط، حيث يؤدي الالتزام بذلك إلى وضوح المصنَّف، وسهولة الاطلاع عليه، وقربه إلى الفهم، ويُسره في التطبيق والتنزيل. وفي هذا المطلب سيتم عرض أبرز معالم وسمات منهج الإمام ابن الملقِّن من حيث الترتيب والتصوُّر، علما أنَّ هذه المعالم والسمات تم استنباطها واستنتاجها بعد اطلاع الباحث واستقرائه لكامل هذا الشرح، ومن أبرزها:

---

١٨ عبد الرحمن، د. جلال الدين، القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه، (القاهرة: مطبعة السعادة، ط: ١، ١٩٨١)، ص ٣٣٣.

١٩ ابن الملقِّن، عمر بن علي، كافي المحتاج إلى شرح المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: ١، ٢٠١٦)، ص ١٢.

أولًا: من حيث التقسيم والترتيب

التزم الإمام ابن الملقِّن في تقسيم شرحه وترتيبه طريقة الإمام البيضاوي، فكان منهجه في التقسيم والترتيب على النحو الآتي:

- المقدِّمة: ذكر فيها الإمام ابن الملقِّن أهمية علم أصول الفقه، وأشار إلى العلوم التي يستند إليها، ثم صرَّح بهدفه وغايته من وضع هذا الشرح، وبعد ذلك انتقل إلى شرح مقدِّمة الإمام البيضاوي، فجاء الشرح طويلاً، خاصةً في أثناء شرحه لأسماء الله الحسنى التي أوردها البيضاوي في مقدِّمته، فاستطرد في المعاني اللغوية لتلك الأسماء(٢٠)، كما أدرج في المقدِّمة بابَين اثنَين؛ أولها في الحكم، فتناول تعريفه، وأقسامه، وأحكامه، بينما تكلَّم في الثاني عمَّا لا بد للحكم منه، فتكلَّم عن الحاكم، والمحكوم عليه، ثم المحكوم به.
- الكتاب الأول: الكتاب؛ أي القرآن الكريم، وقد تضمَّن هذا الكتاب أبواباً متعلِّقةً بالقرآن الكريم، مثل باب اللغات؛ وقد تناول فيه الوضع، وتفسير الألفاظ، والاشتقاق، والترادف، والاشتراك، والحقيقة والمجاز، وتعارض ما يخل بالفهم، وتفسير حروفٍ يُحتاج إليها، وكيفية الاستدلال بالألفاظ، ثم باب الأوامر والنواهي، ثم باب العموم والخصوص، وباب المجمَل والمبيَّن، وباب الناسخ والمنسوخ.
- الكتاب الثاني: السنة، تكلَّم في الباب الأول عن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم، وفي الثاني عن الأخبار.
- الكتاب الثالث: الإجماع، وتناول فيه حجيته، وأنواعه، وشروطه.
- الكتاب الرابع: القياس، ذكر فيه حجيته، ثم أركانه، وفصَّل طويلاً في العلة والأصل والفرع.
- الكتاب الخامس: الدلائل التي اختُلف فيها، وقد أدرج فيه الدلائل المقبولة، ثم المردودة.
- الكتاب السادس: التعادل والترجيح، فتناول تعادل الأمارتَين، ثم الأحكام الكلية للتراجيح، وبعدها تكلَّم عن ترجيح الأخبار، ثم ترجيح الأقيسة.
- الكتاب السابع: الاجتهاد والإفتاء، فتحدَّث فيه عن الاجتهاد أولاً، ثم عن الإفتاء.

وهذا التقسيم والترتيب بكتبه وأبوابه وفصوله ومسائله يدل على تمكُّنٍ علميٍّ ظاهرٍ عند الإمام ابن الملقِّن، خاصةً في إضافة بعض المسائل والفروع التي لم يذكرها الإمام البيضاوي، إضافةً إلى التزامه بختم أغلب الأبواب والمسائل بقواعد وفروعٍ أصوليةٍ وفقهيةٍ مخرَّجةٍ على المسائل الأصولية الأساسية المذكورة في المتن.

٢٠- ابن الملقِّن، كافي المحتاج، ص ١٣.

ثانيًا: من حيث الأسلوب

إنَّ الأسلوب الذي أتى به الإمام ابن الملقِّن في شرحه هذا جعلت منه شرحاً متميّزاً يفوق غيره من الشروح؛ وعلة ذلك أنَّه راعى فيه سهولة الألفاظ، والعبارات الواضحة، والربط الحسن بين المسائل والفقرات، إضافةً إلى حسن التمثيل ودقته، مع حذره الشديد من التكلُّف أو الغموض أو التعقيد في العبارات، وإثباتاً لذلك قام الباحث بمقارنةٍ بين هذا الشرح وبين شرحٍ سابقٍ عليه، وهو شرح الإمام برهان الدين عبد الله بن محمد العبري (ت ٧٤٢هـ / ١٣٤١م)، فظهر أنَّ شرح الإمام العبري يغلب عليه إبهام بعض الألفاظ والعبارات، التي تصل أحياناً إلى حد الإلغاز والتعقيد، مع كثرة الاستطراد والتفصيل الذي يخرج المسألة عن مسارها.[٢١]

كما أنَّه يتميَّز بالتوسُّط في عرض المسائل وشرحها، فلم يكن يستطرد إلى حد الملل، وفي الوقت ذاته لم يكن يوجز ويختصر إلى حد الإبهام والإيهام، وذلك ينسحب على الشرح بأكمله إلا مواضع قليلة، هذه المواضع ظهر فيها التطويل والاستطراد؛ كمقدِّمة الشرح،[٢٢] وظهر كذلك في تخريجه لعددٍ كبيرٍ من الفروع الفقهية على بعض المسائل، مثل مسألة إذا نُسخ الوجوب بقي الجواز، حيث خرَّج الإمام عليها واحداً وعشرين فرعاً فقهيًا.[٢٣]

ومما يَبرز في أسلوب الإمام ابن الملقِّن أيضا قلة تأثره بالأسلوب المنطقي في تناول مسائل علم الأصول، ذلك الأسلوب الذي اشتهر به عددٌ من أئمة الأصول؛ كالإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ / ١٢٠٩م) في كتابه المحصول، أو الإمام سيف الدين الآمدي (ت٦٣١هـ / ١٢٣٣م) في كتابه الإحكام، بل يمكن القول إنَّ أثر علم المنطق ظهر بشكلٍ إيجابيّ جيدٍ في هذا الشرح، حيث استقى منه الإمام الأسلوب المنهجي المنضبط في التصنيف، فانعكس ذلك على حسن ترتيبه وتقسيمه للكتاب، كما ظهر في اتباعه الأساليب السليمة في النقاش والاحتجاج، إضافةً إلى تجنُّبه الكلام في المناقشات المنطقية العقلية التي أُقحمت في بعض كتب الأصول.

ثالثًا: من حيث تصوير المسائل

تصوير المسائل الأصولية المبحوثة كان من المعالم المنهجية الظاهرة في التأليف والتصنيف عند الإمام ابن الملقِّن، فقد امتاز هذا الجانب في شرحه بتنوُّعٍ وغنًى كبيرَين، الأمر الذي يدل على مهارةٍ علميةٍ فائقةٍ، وخبرةٍ كبيرةٍ في التصنيف والتعامل

---

٢١ العبري، عبد الله بن محمد، شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: روضة جمال الحصري وآخرون، رسالة ماجستير، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، ١٩٩٦)، ج ١، ص ٧٥.

٢٢-ابن الملقِّن، كافي المحتاج، ص ١٣.

٢٣ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٧٢.

مع المسائل؛ منعاً للوهم والتشويش عند القارئ، وسعياً للربط بين الفقه وأصوله، وتقريباً إلى أذهان الباحثين. وقد تجلَّى ذلك بتنوُّع طرق تصوير المسائل عنده، فكان يصوِّرها أحياناً بذكر معناها، كما فعل في تصويره لمعنى التخصيص.[٢٤]

وأحياناً يصوِّر المسائل مع ذكر الأمثلة، فكان يمثِّل أحياناً بآياتٍ من القرآن الكريم؛ كما في مسألة شكر المنعم[٢٥]، وأحياناً يمثِّل بحديثٍ نبويٍّ شريفٍ؛ كما في مسألة الأمر بالأمر بالشيء لا يكون أمراً بذلك الشيء على الصحيح[٢٦]، وأحياناً كان يصوِّر بعض المسائل بأن يذكر الغرض الأصولي منها؛ كما فعل في مسألة حصول الشرط الشرعي هل هو شرطٌ في صحة التكليف أم لا.[٢٧]

رابعًا: من حيث عرض التعريفات

منهج الإمام ابن الملقِّن في عرض التعريفات يعد دليلاً قطعياً على براعته في التصنيف الأصولي، وعلى امتلاكه منهجاً متزناً منضبطاً في هذا الجانب، فكان من أبرز معالم وسمات هذا المنهج العناية الكبيرة بإيراد المعنى اللغوي والاصطلاحي للتعريفات والحدود المذكورة، ومن ذلك تعريف الاشتقاق،[٢٨] وكذلك تعريف الاجتهاد،[٢٩] وأحياناً كان يقتصر على ذكر المعنى الاصطلاحي؛ كما فعل في تعريف الدوران،[٣٠] وفي بعض المرات كان يعرض التعريف بالتقسيم العقلي المنطقي، كما فعل في تقسيم الحكم الشرعي،[٣١] ومن صور هذا المنهج أنَّه كان يذكر الفرق بين التعريفات والحدود؛ منعاً لوقوع القارئ في الوهم والخلط بينها؛ كما فعل حينما فرَّق بين السبب والشرط.[٣٢]

المطلب الثالث: منهجه في تحرير النزاع وعرض الأقوال

إنَّ تحرير محل النزاع وعرض أقوال العلماء من أهم الخطوات والإجراءات التي ينبغي على من يريد التصنيف في أصول الفقه العناية بها؛ لأنَّه يوضح نقطة الخلاف الجوهرية، فيتمكَّن الباحث من استعراض أقوال العلماء التي تتوارد على محل

---

٢٤ ابن الملقِّن، كافي المحتاج، ص ٢١٨.

٢٥–ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٧٨.

٢٦ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ١٩٠.

٢٧ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٩٠.

٢٨–ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ١٠٦.

٢٩ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٥٣٧.

٣٠ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٤١٩.

٣١ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٤٣.

٣٢ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٢٣٩.

النزاع والخلاف، ويستبعد الأقوال التي لا علاقة لها بمحل النزاع، وحينذاك يستطيع مناقشة الأقوال والأدلة والاعتراضات؛ لأنَّها في مكانها ومحلها الصحيح.

أولًا: من حيث تحرير محل النزاع

استخدم الإمام أساليب عدةً في التعبير عن تحرير محل النزاع في المسائل المطروقة، فكان أحياناً يستخدم صيغة (تحرير محل النزاع) وما يشبهها من تعابير وألفاظٍ؛ مثل (محل الخلاف)، أو (محل النزاع)، أو (الخلاف)، حيث استعمل هذا الأسلوب في أكثر من ثلاثين مسألةً؛ فكان منها مسألة وجوب الشيء يستلزم حرمة نقيضه،[٣٣] وكذلك مسألة التحسين والتقبيح هل هما شرعيان أو عقليان؟[٣٤] ومن أساليبه في هذا الجانب أيضاً عدم التصريح بمحل النزاع، بل كان يؤخذ ويُفهم من سياق كلامه؛ كما في مسألة عصمة الأنبياء.[٣٥]

ثانيًا: من حيث توضيح نوع الخلاف

حرص الإمام في عددٍ من المسائل على توضيح نوع الخلاف الواقع بين أهل العلم فيها، بمعنى هل لهذا الخلاف الدائر في هذه المسألة ثمرةٌ مترتبةٌ عليه أم لا؟ بمعنى هل هو خلافٌ لفظيٌّ اصطلاحيٌّ، أو خلافٌ معنويٌّ؟.

ومن أمثلة ذلك: مسألة الحكم حيث قيل إنَّه إما سببٌ أو مُسبَّبٌ، كجعل الزنا سبباً لإيجاب الجلد على الزاني، فهذا حكمٌ شرعيٌّ، وإيجاب الحد عليه هو الحكم السببي، وهذا أيضاً تقسيمٌ للحكم باعتبار كونه سبباً وشرطاً ومانعاً، ثم ذكر الإمام أنَّه إنْ أُريد بالسببية الإعلام فحقٌّ، وتسميتها حكماً بحثٌ لفظيٌّ،[٣٦] أي لا ثمرة له، ومن الأمثلة أيضاً ما ذكره الإمام في مسألة إذا نُسخ الوجوب بقي الجواز، فيتخيَّر المكلَّف بين الفعل والترك كما كانت، وأشار إلى كلام الإمام الغزالي فيها، ثم ذكر أنَّ الخلاف فيها معنويٌّ،[٣٧] وما صنعه الإمام في كثيرٍ من المسائل بتخريجه جملةً من الفروع الفقهية لهو دليلٌ قويٌّ على أنَّ الخلاف في تلك المسائل خلافٌ معنويٌّ معتبَرٌ، إلا أنَّه لم يُشِر صراحةً إلى نوع الخلاف؛ لوضوحه وجلائه.

---

٣٣ ابن الملقِّن، كافي المحتاج، ص ٦٩.

٣٤–ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٧٨.

٣٥ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٢٩٩.

٣٦ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٤٩.

٣٧ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٧١.

ثالثًا: من حيث عرض أقوال العلماء

بعد استقراء الباحث لهذا الشرح ظهرت عناية الإمام الفائقة بآراء الأصوليين، فنقل كثيراً منها في شتى المسائل الأصولية، وقد كان بارعاً في ذلك، وتميَّز بالأمانة العلمية في نقل أقوال الأصوليين ومذاهبهم، كما تميَّز بالدقة والتحري والتحقيق في أثناء نقله أو تلخيصه لتلك الآراء من مصادرها، إضافةً إلى تحلِّيه بالأدب مع المخالِفين، ومن أبرز معالم منهجه في هذا الجانب: حرصه الواضح على عزو الأقوال إلى أصحابها، فكان هذا هو الطابع الغالب على فصول الشرح وأبوابه ومسائله.

ومن ذلك ما ورد في مقدِّمة الشرح حينما بدأ بالكلام على معنى اسم الله المجيد، فنقل خلاف أهل العلم في صفة المجد هل هي صفةٌ خاصةٌ كالعلم والقدرة، أو هو عبارةٌ عن استجماع صفات التعالي، ووجوب نفي النقصان،[٣٨] فنقل جملاً وعباراتٍ عن ثلةٍ من أهل العلم، وعزا كل قولٍ منقولٍ إلى صاحبه مباشرةً، وممن نقل عنهم وعزا إليهم مباشرةً في هذه المسألة الإمام الجوهري (ت ٣٩٣هـ / ١٠٠٢م) صاحب كتاب الصحاح، والإمام ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ / ١١٤٨م) صاحب كتاب الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى، والإمام القرطبي المالكي (ت ٦٧١هـ / ١٢٧٣م) صاحب كتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، والإمام الأُقْلِيشي المالكي (ت ٥٥٠هـ / ١١٥٥م) صاحب كتاب الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء.

كما أنَّ عزوه للآراء المنقولة تميَّز بالأمانة العلمية التامة، والدقة العالية، حيث تم الرجوع إلى المصادر التي استقى الإمام منها تلك الأقوال والآراء، فتبيَّن للباحث نقله السليم، وظهر عزوه الصحيح، وتأكَّدت أمانته العالية في ذلك كله، ومن أمثلة ذلك: مسألة أنَّه ليس من شرط الوجوب تحقيق العقاب على الترك،[٣٩] حيث إنَّه نقل هذا القول عن الإمام الرازي، وذكر أنَّه القول المختار، ثم عزاه إلى القاضي الباقلاني، وبيَّن أنَّ الإمام الغزالي خالف في المسألة، وعند العودة إلى مصادر تلك الأقوال تبيَّن صحتها، وظهرت دقة الإمام وأمانته في العزو والنقل ونسبة كل قولٍ إلى صاحبه.[٤٠]

المطلب الرابع: منهجه في التعامل مع المصادر

تنوَّعت طريقة الإمام في الإحالة إلى مصادره، وتعدَّدت مناهجه في التعامل معها، ومن ذلك أنَّه كان يصرّح باسم الكتاب الذي يستند إليه ويعتمد عليه، وقد بلغت عدد المصادر التي صرَّح الإمام باسمها خمسةً وخمسين ومائة كتابٍ،

---

٣٨ ابن الملقِّن، كافي المحتاج، ص ١٦.

٣٩ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٤٥.

٤٠ الباقلاني، محمد بن الطيب، التقريب والإرشاد، تحقيق: د. عبد الحميد أبو زنيد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٩٩٨)، ج ١، ص ٢٩٣، والغزالي، محمد بن محمد، المستصفى، تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٩٩٧)، ج ١، ص ١٢٨، والرازي، محمد بن عمر، المحصول، تحقيق: د. طه العلواني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٢٠١.

وكان منها كتاب (البرهان) لإمام الحرمين الجويني، فقد صرَّح الإمام ابن الملقِّن بالرجوع إليه صراحةً في ثمانيةٍ وعشرين موضعاً، فكان يعتمد عليه أحياناً في تقرير بعض الآراء الأصولية؛ كما في مسألة الواجب الموسَّع،[٤١] وأحياناً كان ينقل منه فائدة الخلاف.[٤٢]

إضافةً إلى الاعتماد عليه في تحقيق قول أو مذهب الشافعي في بعض المسائل،[٤٣] وفي بعض الأحيان كان الإمام ابن الملقِّن ينقل من بعض المصادر دون التصريح باسمها، بل يكتفي بذكر اسم العالم، وقد تكرَّر هذا الأسلوب في مواضع كثيرةٍ، فقد بلغ عدد العلماء الذين صرَّح الإمام باسمهم فقط، دون التصريح باسم الكتاب عند النقل أكثر من مائةٍ وخمسين عالماً، ومن قَبيل ذلك نقله عن أبي الحسين البصري المعتزلي في ثمانية مواضع،[٤٤] ونقله عن ابن الحاجب في أكثر من أربعةٍ وسبعين موضعًا.[٤٥]

وهنا تظهر قوة المصادر التي اعتمد عليها الإمام، فهي مصادر أصليةٌ معتمَدةٌ في علومها وفنونها، لا بد لأي باحثٍ من الرجوع إليها أثناء دراسة المسائل الأصولية، كما يبرز التمكُّن العلمي عند الإمام من خلال الإحاطة بمواضع المسائل وأقوال العلماء في كتبهم، وقدرته على فهمها وإعادة صياغتها بأسلوبه السهل، وعباراته الواضحة، كما تتجلَّى أمانته العلمية في نسبة ما ينقله عن تلك المصادر؛ إما بالعزو إلى المصادر نفسها، أو بالعزو إلى أصحابها.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تنقَّل في رياض الفقه وأصوله، وغاص في أعماق التاريخ والتراجم، وفتَّش في أبواب ومسائل كتاب (كافي المحتاج إلى شرح المنهاج) يعرض الباحث جملةً من النتائج، ثم يقدِّم بعض التوصيات:

أولًا: النتائج

١. تبوأ الإمام ابن الملقن منزلةً رفيعةً بين علماء عصره، إذ نال الثناء والتقدير الكبيرَين من شيوخه وأقرانه وطلابه، حيث شهدوا له بالتميُّز، والعلم، والإمامة، والسبق في التصنيف.
٢. أهمية دراسة المناهج الأصولية، حيث إنَّها تخدم هذا العلم الشريف وطُلَّابه، من خلال التمييز بين المدارس والمناهج الأصولية المتنوِّعة، إضافةً إلى معرفة المنهج الذي سار عليه هذا المصنِّف أو ذاك، وبالتالي فهم مضمون

٤١ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٦٤.
٤٢ ابن الملقِّن، كافي المحتاج، ص ٢٠٠.
٤٣ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٣٦٠، ٣٦٣.
٤٤ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ١٧١، ٢٣٤، ٢٧١، ٣٨٠، ٤٢٧.
٤٥ ابن الملقِّن، المرجع نفسه، ص ٣٨، ٦١، ١٥٠، ٢٠١، ٢٩٠، ٣٧٥، ٥٦٥.

كتابه، ومعرفة مكانته ومنزلته العلمية بين الكتب المصنَّفة وفق هذا المنهج، الأمر الذي يسهِّل على الباحثين فهماً أكبر للمسائل الأصولية، وأسباب اختلاف الأصوليين فيها.

٣. الكشف عن الإبداع الفكري للعلماء من خلال الدراسات المتعلِّقة بالمناهج الأصولية، فهي تسلط الضوء على قدرة هؤلاء العلماء على ربط الجوانب الأصولية النظرية بالجوانب الفقهية العملية التطبيقية.

٤. بروز الجانب الأصولي المتميِّز في شخصية الإمام ابن الملقِّن، من خلال جمعه بين منهجَين أصوليَين؛ منهج المتكلِّمين، ومنهج تخريج الفروع على الأصول، وامتلاكه منهجاً واضحاً في التأليف الأصولي، يدل عليه براعة الترتيب والتنظيم والتبويب، وفصاحة الأسلوب، وحسن التمثيل والتصوير للمسائل، والعناية البالغة بالتعريفات والحدود.

٥. عناية الإمام الفائقة بتحرير محل النزاع، إضافةً إلى اهتمامه بتحديد نوع الخلاف، ورعايته الكبيرة لأقوال أهل العلم السابقين، وتنوُّع أساليبه في عرض تلك الأقوال، وبرز أيضاً اهتمامه الكبير بالمصادر على تنوُّع فنونها.

ثانياً: التوصيات

١. التأكيد على ضرورة زيادة اهتمام الباحثين والمؤسسات العلمية بدراسة هذا الجانب العلمي؛ للوقوف على مناهج العلماء في التصنيف؛ خدمة لهذه الشريعة السمحة، وإظهارا لفضل أهل العلم وجهودهم الجليلة.

٢. توجيه الجامعات الإسلامية والكليات الشرعية إلى ضرورة تأسيس شعبٍ دراسيةٍ، وأقسامٍ علميةٍ تختص بتدريس مناهج أهل العلم في التصنيف والتأليف، على أنْ يكون ذلك في بداية المرحلة الجامعية.

٣. دعوة مراكز البحث العلمي الشرعي والمجامع الفقهية لإقامة مؤتمراتٍ وندواتٍ تُناقَش فيها المناهج العلمية لبعض أهل العلم، ممن كان لهم الأثر البالغ والبصمة الواضحة في شتى الفنون والعلوم الإسلامية، وتعميم نتائجها على الكليات الشرعية؛ لتكون علاماتٍ يهتدي بها طلاب العلم في دراساتهم المعاصرة.

المصادر والمراجع

ابن الملقِّن، عمر بن علي. ١٩٩٧. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب. تحقيق: أيمن نصر الأزهري وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية. ط: ١.

ابن الملقِّن، عمر بن علي. ٢٠٠٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون. الرياض: دار الهجرة. ط: ١.

ابن الملقِّن، عمر بن علي. ٢٠١٦. كافي المحتاج إلى شرح المنهاج. بيروت: دار الكتب العلمية. ط:

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. ١٩٦٩. إنباء الغمر بأبناء العمر. تحقيق: د. حسن حبشي. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. ط: ١.

ابن فهد المكي، محمد بن محمد. ١٩٩٨. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ. تحقيق: زكريا عميرات. بيروت: دار الكتب العلمية. ط: ١.

ابن منظور، محمد بن مكرم. ١٩٩٣. لسان العرب. بيروت: دار صادر. ط: ٣.

أبو الحسين البصري، محمد بن علي. ١٩٨٢. المعتمد. تحقيق: خليل الميس. بيروت: دار الكتب العلمية. ط: ١.

الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن. ١٩٩٩. نهاية السول في شرح منهاج الوصول. تحقيق: شعبان محمد إسماعيل. بيروت: دار ابن حزم. ط: ١.

الآمدي، علي بن محمد. ١٩٨١. الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: عبد الله غديان وآخرون. بيروت: المكتب الإسلامي. ط: ٢.

الباقلاني، محمد بن الطيب. ١٩٩٨. التقريب والإرشاد. تحقيق: د. عبد الحميد أبو زنيد. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط: ٢.

بدوي، عبد الرحمن. ١٩٧٧. مناهج البحث العلمي. الكويت: وكالة المطبوعات. ط: ٣.

البيضاوي، عبد الله بن عمر. ٢٠٠٨. منهاج الوصول إلى علم الأصول. تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل. بيروت: دار ابن حزم. ط: ١.

التفتازاني، مسعود بن عمر. ١٩٥٧. التلويح على التوضيح. القاهرة: مطبعة محمد علي صبيح.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. ١٩٨٧. الصحاح. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين. ط: ٤.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله. ١٩٧٨. البرهان. تحقيق: د. عبد العظيم الديب. الدوحة: جامعة قطر. ط: ١.

الحسنات، د. إبراهيم. ٢٠٠٧. تطور الفكر الأصولي عند المتكلمين. عمَّان: الجامعة الأردنية.

الرازي، محمد بن عمر. ١٩٩٧. المحصول. تحقيق: د. طه العلواني. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط: ٣.

الزحيلي، د. محمد. ١٩٩٧. أصول الفقه الإسلامي. دمشق: مطبعة جامعة دمشق. ط: ٧.

الزفتاوي، عصام الدين السيد. ٢٠٠٩. مناهج التصنيف في الفلسفة الإسلامية. القاهرة: كلية دار العلوم.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. بيروت: مكتبة الحياة.

عبد الرحمن، د. جلال الدين. ١٩٨١. القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه. القاهرة: مطبعة السعادة. ط: ١.

العبري، عبد الله بن محمد. ١٩٩٦. شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول. تحقيق: روضة جمال الحصري وآخرون. أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية.

العلائي، خليل بن كيكلدي الدمشقي. ١٩٨٦. جامع التحصيل في أحكام المراسيل. تحقيق: حمدي عبد المجيد. بيروت: عالم الكتب. ط: ٢.

الغزالي، محمد بن محمد. ١٩٩٧. المستصفى. تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط: ١.

الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب. ٢٠٠٣. القاموس المحيط. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط: ٣.

الفيومي، أحمد بن محمد. ١٩٧٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي. القاهرة: دار المعارف. ط: ٢.

النقيب، عبد الرحمن. ٢٠٠٣. المنهجية الإسلامية في البحث التربوي نموذجا. القاهرة: دار الفكر العربي. ط: ١.

REFERENCES

‘Abd al-Raḥmān, Jalāl al-Dīn. 1981. *al-Qāḍī Nāṣir al-Dīn al-Bayḍāwī wa-atharuhu fī uṣūl al-fiqh*. al-Qāhirah: Maṭba‘at al-Sa‘ādah. Ṭ: 1.

Abū al-Ḥusayn al-Baṣrī, Muḥammad ibn ‘Alī. 1982. *al-Mu‘tamad*. taḥqīq: Khalīl al-Mays. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah. Ṭ: 1.

Al-‘Alā’ī, Khalīl ibn Kaykaldī al-Dimashqī. 1986. *Jāmi‘ al-Taḥṣīl fī Aḥkām al-Marāsīl*. taḥqīq: Ḥamdī ‘Abd al-Majīd. Bayrūt: ‘Ālam al-Kutub. Ṭ: 2.

Al-Āmidī, ‘Alī ibn Muḥammad. 1981. *al-Iḥkām fī Uṣūl al-Aḥkām*. Taḥqīq: ‘Abd Allāh Ghdyān wa-Akharūn. Bayrūt: al-Maktab al-Islāmī. Ṭ: 2.

Badawī, ‘Abd al-Raḥmān. 1977. *Manāhij al-Baḥth al-‘Ilmī*. al-Kuwayt: Wakālat al-Maṭbū‘āt. Ṭ: 3.

Al-Bāqillānī, Muḥammad ibn al-Ṭayyib. 1998. *al-Taqrīb wa-al-Irshād*. taḥqīq: D. ‘Abd al-Ḥamīd Abū Zanīd. Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah. Ṭ: 2.

Al-Bayḍāwī, ‘Abd Allāh ibn ‘Umar. 2008. Minhāj al-wuṣūl ilá ‘ilm al-uṣūl. taḥqīq: D. Sha‘bān Muḥammad Ismā‘īl. Bayrūt: Dār Ibn Ḥazm. Ṭ: 1.

Al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad. 1977. *al-Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb al-sharḥ al-kabīr*. taḥqīq: D. ‘Abd al-‘Aẓīm al-Shinnāwī. al-Qāhirah: Dār al-Ma‘ārif. Ṭ: 2.

Al-Fayruz’abādy, Muḥammad ibn Ya‘qūb. 2003. *al-Qāmūs al-muḥīṭ*. taḥqīq: Muḥammad Na‘īm al‘rqswsy. Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah. Ṭ: 3.

Al-Ghazālī, Muḥammad ibn Muḥammad. 1997. *al-Mustaṣfá*. taḥqīq: D. Muḥammad Sulaymān al-Ashqar. Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah. Ṭ: 1.

Al-Ḥasanāt, Ibrāhīm. 2007. *Taṭawwur al-Fikr al-Uṣūlī ‘Inda al-Mutakallimīn*. ‘Ammān: al-Jāmi‘ah al-Urdunīyah.

Ibn al-Mulaqqin, ‘Umar ibn ‘Alī. 1997. *al-‘Iqd al-madhhab fī Ṭabaqāt ḥamlat al-madhhab*. taḥqīq: Ayman Naṣr al-Azharī wa-ākharūn. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah. Ṭ: 1.

Ibn al-Mulaqqin, ‘Umar ibn ‘Alī. 2004. *al-Badr al-munīr fī takhrīj al-aḥādīth wa-al-āthār al-wāqi‘ah fī al-sharḥ al-kabīr*. taḥqīq: Muṣṭafá Abū al-Ghayṭ wa-ākharūn. al-Riyāḍ: Dār al-Hijrah. Ṭ: 1.

Ibn al-Mulaqqin, ‘Umar ibn ‘Alī. 2016. *Kāfī al-muḥtāj ilá sharḥ al-Minhāj*. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah. Ṭ: 1.

Ibn Fahd al-Makkī, Muḥammad ibn Muḥammad. 1998. *Laḥẓ al-alḥāẓ bi-dhayl Ṭabaqāt al-ḥuffāẓ*. taḥqīq: Zakarīyā ‘Umayrāt. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah. Ṭ: 1.

Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī. 1969. *Inbā’ alghmr b’bnā’ al-‘umr*. taḥqīq: D. Ḥasan Ḥabashī. al-Qāhirah: al-Majlis al-A‘lá lil-Shu’ūn al-Islāmīyah. Ṭ: 1.

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. 1993. *Lisān al-‘Arab*. Bayrūt: Dār Ṣādir. Ṭ: 3.

Al-ʻIbrī, ʻAbd Allāh ibn Muḥammad. 1996. *sharḥ Minhāj al-wuṣūl ilá ʻilm al-uṣūl*. taḥqīq: Rawḍat Jamāl al-Ḥuṣarī wa-ākharūn. Umm Durmān: Jāmiʻat Umm Durmān al-Islāmīyah.
Al-Isnawī, ʻAbd al-Raḥīm ibn al-Ḥasan. 1999. *nihāyat al-sūl fī sharḥ Minhāj al-wuṣūl*. taḥqīq: Shaʻbān Muḥammad Ismāʻīl. Bayrūt: Dār Ibn Ḥazm. Ṭ: 1.
Al-Jawharī, Ismāʻīl ibn Ḥammād. 1987. al-ṣiḥāḥ. taḥqīq: Aḥmad ʻAbd al-Ghafūr ʻAṭṭār. Bayrūt: Dār al-ʻIlm lil-Malāyīn. Ṭ: 4.
Al-Juwaynī, ʻAbd al-Malik ibn ʻAbd Allāh. 1978. *al-burhān*. taḥqīq: D. ʻAbd al-ʻAẓīm al-Dīb. al-Dawḥah: Jāmiʻat Qaṭar. Ṭ: 1.
Al-Naqīb, ʻAbd al-Raḥmān. 2003. *al-manhajīyah al-Islāmīyah fī al-Baḥth al-tarbawī namūdhajan*. al-Qāhirah: Dār al-Fikr al-ʻArabī. Ṭ: 1.
Al-Rāzī, Muḥammad ibn ʻUmar. 1997. *al-Maḥṣūl*. taḥqīq: D. Ṭāhā al-ʻAlwānī. Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah. Ṭ: 3.
Al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān. *al-ḍaw' al-lāmiʻ li-ahl al-qarn al-tāsiʻ*. Bayrūt: Maktabat al-ḥayāh.
Al-Taftāzānī, Masʻūd ibn ʻUmar. 1957. *al-Talwīḥ ʻalá al-Tawḍīḥ*. al-Qāhirah: Maṭbaʻat Muḥammad ʻAlī Ṣubayḥ.
Al-Ziftāwī, ʻIṣām al-Dīn al-Sayyid. 2009. *Manāhij al-taṣnīf fī al-falsafah al-Islāmīyah*. al-Qāhirah: Kullīyat Dār al-ʻUlūm.
Al-Zuḥaylī, D. Muḥammad. 1997. *Uṣūl al-fiqh al-Islāmī*. Dimashq: Maṭbaʻat Jāmiʻat Dimashq. Ṭ: 7.

نفي

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.